اقتصاد

قرار رسمي روسي ثابت بدعم سورية اقتصادياً

الملحق التجاري الروسي في سورية لـ«الوطن»: شركات الطاقة الروسية تنتظر البدء بمشاريع النفط والغاز

حاوره: علي محمود سليمان
تصوير: طارق السعدوني

اتسمت العلاقات السورية الروسية بالتعاون الكبير في كل المجالات على مدى العهود السابقة وخصوصاً في السياسة والتعاون العسكري، ولكن يبقى التعاون الاقتصادي هو الأهم والأكثر نفعاً لهذه العلاقات، لكون الاقتصاد هو المحرك الأساسي للعلاقات بين الدول، ويلاحظ أن التعاون الاقتصادي بين الدولتين لم يصل إلى المستوى المأمول حسب التصريحات الرسمية، وقد بدأ العمل مؤخراً على تطويره خصوصاً منذ بداية الأزمة السورية، حيث شهدت السنوات الماضية عقد العديد من اللقاءات سواء بين الجهات الرسمية أو القطاع الخاص في البلدين.
«الوطن» التقت الملحق التجاري في سفارة جمهورية روسيا الاتحادية في دمشق الدكتور إيغور ماتفيف واطلعت منه على تفاصيل العلاقة الاقتصادية بين البلدين.

علاقات طيبة

• كيف تقيمون الميزان التجاري بين سورية وروسيا؟
بداية نوضح أنه لا يوجد توازن بين الصادرات والواردات بين البلدين بشكل عام، ونعطي مثالاً الأرقام المتعلقة بالعام الماضي ٢٠١٤، حيث بلغ حجم الصادرات من روسيا إلى سورية أكثر ٦٠٠ مليون دولار، بينما لم يتجاوز حجم الصادرات السورية إلى روسية مبلغ ٢٠ مليون دولار، وهذه تعتبر فجوة كبيرة وخللاً واضحاً في الميزان التجاري لأسباب عديدة منها، إن التعاون الاقتصادي بين البلدين كان مقتصراً في مراحل سابقة على التعاون الحكومي الرسمي في القطاع العام، على حين كان التعاون في القطاع الخاص ضعيفاً نسبياً وشبه معدوم في مراحل سابقة خصوصاً خلال فترة الاتحاد السوفييتي، إضافة إلى أن العقوبات الخارجية التي فرضت على سورية سواء خلال الأزمة أو قبلها، والعقوبات المفروضة على روسيا ساهمت في الحد من تطوير التعاون في القطاع الخاص، حيث تتسبب العقوبات في إضعاف مصادر التمويل للعلاقات الاقتصادية الخارجية في البلدين، حيث إن العقوبات منعت المصارف الروسية من تمويل التبادل التجاري وإقامة المشاريع، وبالمثل تتسبب العقوبات في سورية بعدم وجود دعم وتمويل للتبادل التجاري الخارجي، وقد تم البحث خلال الجلسة التاسعة للجنة المشتركة الروسية السورية التي عقدت في مدينة سوتشي خلال شهر تشرين الأول الماضي في تشجيع العلاقات بين رجال الأعمال الروس والسوريين، وتم الاتفاق على تطوير العلاقات بين القطاع الخاص في البلدين.

قرية للصادرات والواردات في اللاذقية

• خلال اجتماعات سوتشي تم التباحث في العديد من النقاط منها افتتاح فروع للمصارف الروسية في سورية، وتمويل المشاريع من المصرف المركزي في البلدين بالعملة الوطنية، وإقامة مناطق للصادرات بين البلدين وغيرها، أين وصل العمل بهذه الأفكار؟
الحوار الذي جرى في سوتشي بين رجال الأعمال الروس والسوريين كان نشيطاً ومهماً جداً، وقد جرى العديد من زيارات لرجال أعمال سوريين إلى روسيا من بعده، إضافة إلى الزيارة الأخيرة لرئيسة هيئة التخطيط والتعاون الدولي السورية إلى موسكو، وقد تم خلال هذه الزيارات الاتفاق على افتتاح فروع لشركات روسية ضمن الأراضي السورية، والعمل جار حالياً لإقامة قرية الصادرات والواردات السورية الروسية في مدينة اللاذقية، وأصبح المشروع على قائمة المشاريع القريبة التنفيذ حيث يتوقع الانتهاء من إنجازها خلال نهاية الشهر الحالي أو ضمن شهر تشرين الأول القادم.
حيث سيتم ضمن هذه القرية تجميع الصادرات السورية إلى روسيا وبالعكس تجميع الصادرات الروسية القادمة إلى سورية، ومن خلال هذه القرية ستتم إقامة فروع لمعامل وشركات روسية في سورية، وهي تعتبر الخطوة الأولى الحقيقة والأهم في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفي مرحلة ثانية ستتم إقامة البيت التجاري السوري في روسيا، بهدف دعم وتمويل عمليات التبادل التجاري لهذه القرية وغيرها من المشاريع المشتركة، والحوار قائم بهذا الخصوص بين رجال الأعمال في البلدين إضافة للتواصل مع مصرف سورية المركزي بانتظار تحديد الجدول الزمني للبدء بهذا المشروع.
وعند الانتهاء من إقامة قرية الصادرات والبيت التجاري ستصبح الحاجة ملحة لإيجاد مصادر تمويل للمشاريع في البلدين، وعندها سيتم افتتاح فروع للمصارف الروسية في سورية لتمويل المشاريع، فلا يمكن للمصارف أن تفتح فروعاً لها في أي بلد إن لم يكن هناك حاجة لها.
إضافة إلى أن المباحثات جارية وبنشاط وزيارات الوفود لم تتوقف من أجل العمل على تمويل المشاريع من المصرف المركزي في كلا البلدين، بانتظار البدء بخطوات حقيقة وفعالة بمشاركة رجال الأعمال من الطرفين بحيث يصبح التعاون بين رجال الأعمال الروس والسوريين عامل ضغط على حكومة البلدين لتمويل المشاريع المشتركة بالعملات الوطنية من المصرف المركزي في البلدين، وذلك بعد إقامة علاقات الثقة بين رجال الأعمال في البلدين، حيث إنه وللأسف لا يوجد تاريخ طويل بين رجال الأعمال، ولكن الآن مع وجود العقوبات الأوروبية والأميركية على البلدين يجب أن يتم تطوير التعاون بين القطاع الخاص في البلدين لأنه أصبح حاجة ملحة وضرورية لإيجاد قنوات جديدة للتعاون الاقتصادي.

• بعد مرور قرابة العام على إطلاق خط الممر الأخضر البحري بين البلدين وقد تم نقل عدة شحنات من البضائع والسلع ضمنه، ما تقييمكم لهذا المشروع وكيف سيتم تطويره؟
بداية أود أن أوضح أن المعلومات التي نشرت في وسائل الإعلام عن هذا المشروع لم تكن صحيحة كلها، حيث إن فكرة الممر الأخضر بدأت في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية بناءً على خبرات إيجابية من سنة ٢٠٠٢ لدخول البضائع والسلع السورية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وخصوصاً إيطاليا وكانت الفكرة ناجحة جداً، وتم التمهيد لها من خبراء في معهد البحوث الزراعية في سورية، والمشروع كان كبيراً جداً ويتضمن العديد من الإجراءات الإدارية والجمركية واللوجستية، ولا يتوقف عند تصدير البضائع فقط.
وقد تم طرح فكرة المشروع خلال اجتماعات سوتشي، وتم البدء به بمرحلة تجريبية في الفترة الماضية، ولكن حتى يعطي هذا المشروع النتائج المخطط لها يجب أن يكتمل تنفيذ مشروع قرية الصادرات، حيث سيكون لهذا الممر الأخضر دور أكبر وأهم هو صلة الوصل بين البلدين، وسيتم التوسع فيه من ناحية نوعية وكمية البضائع والسلع المتبادلة بين البلدين، بحيث تكون السلع السورية منافسة في الأسواق الروسية بالمقارنة مع سلع دول أخرى مثل تركيا ومصر والمغرب، وسوف يساهم في تصحيح الخلل بالميزان التجاري بين البلدين.

مشروع لتجميع المحولات الكهربائية

• ما أهم القطاعات الاقتصادية التي تهم رجال الأعمال الروس في سورية وهل تشجعونهم للعمل فيها وإقامة مشاريع لهم ضمن الأراضي السورية؟
يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تهم رجال الأعمال الروس وخصوصاً في مجال البنية التحتية في محافظتي اللاذقية وطرطوس، وسيكون التعاون في إقامة مشاريع لها بشكل مستقل من الشركات الروسية، إضافة إلى تعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة، كما أن قطاع الكهرباء يحظى باهتمام جيد وهناك مشروع مشترك سيقام في فترة لاحقة لتجميع المحولات الكهربائية في الأراضي السورية وممكن أن يتم تنفيذه بشكل مستقل أو ضمن قرية الصادرات في اللاذقية، إضافة إلى مشروع لأعمدة الكهرباء يتم الاتفاق عليه بين رجال الأعمال بين البلدين، كما أن هناك مشروعاً للمياه في اللاذقية سيتم العمل على تنفيذه بالتعاون بين البلدين.
ومن المهم معرفة وجود شركات روسية ضخمة تسعى للدخول إلى السوق الروسية كشركات الغاز، حيث سيتم العمل مع شركة روسية لبناء محطة تشرين الكهربائية الثالثة في ريف دمشق، مع وجود خطة عمل في قطاع تكنولوجيا البناء السريع والعمل جار للبدء بتنفيذ مشروع ناجح قبل نهاية العام الحالي، إضافة إلى بدء تنفيذ مشروع مطحنة للحبوب في منطقة تلكلخ في محافظة حمص من شركة روسية، وهو مشروع مهم جداً وعلى أساسه سيتم العمل على بناء ثلاث مطاحن أخرى بدعم وتعاون مع الشركة الروسية نفسها.
وهناك حوار لتصدير الخشب من روسيا إلى سورية لتطوير الصناعات المتعلقة فيه في الأراضي السورية، كما يوجد اهتمام معين بتطوير البنية التحتية لقطاع السياحة والمباحثات جارية بين القطاع الخاص لدى البلدين لبناء منشآت سياحية في اللاذقية.
وقد كان هناك مباحثات سابقة لإقامة خط نقل مباشر بين مطار اللاذقية ومطار كرازنادر الدولي على الأقل للموسم الصيفي ولكن لأسباب تتعلق بظروف الأمن والأزمة في سورية تم الاكتفاء بإقامة خط لنقل المساعدات الإنسانية الروسية إلى مطار اللاذقية، ولكن الاهتمام موجود في مجال الطيران بين روسيا وسورية، إنما حالياً لا يوجد إمكانيات ملموسة حقيقية لإقامة هذا التعاون بانتظار تحسن الظروف لبدء المباحثات والتطبيق على أرض الواقع، مع الإشارة إلى أنه عند الانتهاء من تنفيذ مشروع قرية الصادرات في اللاذقية سيكون هناك حاجة ملحة لتطوير وسائل النقل بين البلدين ولن يتم الاكتفاء بالنقل البحري.

> العقوبات الخارجية وضعف التعاون في القطاع الخاص أثر سلباً في الميزان التجاري
>
> قرية للصادرات والواردات في اللاذقية وبيت تجاري سوري في روسيا
>
> مشروعات كهربائية عملاقة وبناء مطاحن حبوب

وبشكل عام فإن التعاون والتباحث بين رجال الأعمال بدأ بالنشاط بشكل قوي سواء بين الشركات الكبرى أو المتوسطة وحتى الشركات الصغيرة لإيجاد اتجاهات مثمرة للتعاون بين سورية وروسيا.
• إلى أي درجة تهتم الشركات الروسية بقطاع الطاقة في سورية وهل من مشاريع سيتم البدء بها قريباً؟
المباحثات في مجال النفط والغاز لم تتوقف في المرحلة السابقة وبعدها مستمرة، وقد بدأت شركة روسية بأعمال المسح والاستكشاف للنفط في المياه الإقليمية السورية، ولكن هناك فرق بين أعمال الاستكشاف في البحر كمنطقة آمنة، وبقية أعمال التنقيب في مناطق أخرى تعتبر غير آمنة حالياً، حيث إن الشركات الروسية متحمسة لإقامة مشاريع لها ضمن الأراضي السورية ولكنها تنتظر عودة الأمان لكل المناطق للمباشرة بهذه المشاريع، فمثلاً إقامة مشروع مصفاة نفط في منطقة الفرقلس تحتاج للأمان لتنفيذها بشكل كامل.
وهنا أوضح أن التعاون كبير جداً بين الحكومة الروسية والقطاع الخاص الروسي في مجال مشاريع الطاقة التي تنفذ خارج الأراضي الروسية، ولذلك تهتم الحكومة الروسية بتوفير الأمان للعمال الروس لضمان سلامتهم في تنفيذ المشاريع، والاهتمام بمشاريع النفط والغاز في سورية يعتبر بالغ الأهمية لدى الحكومة الروسية والشركات الخاصة الروسية، مع وجود ثقة تامة بعودة الأمان إلى جميع الأراضي السورية، ومن ثم البدء بهذه المشاريع الحيوية المهمة.

دعم سورية في الانضمام إلى المنظمات الدولية

• تقدمت سورية بطلب للانضمام إلى الاتحاد الجمركي الأوراسي، وطلب آخر للانضمام إلى منظمة شنغهاي إضافة إلى التباحث مع منظمة دول بريكس، ما القرار الروسي بشأن هذه الطلبات وما كيفية التعامل معها؟
ما يتعلق بالانضمام إلى الاتحاد الجمركي الأوراسي فإن الحوار مستمر ولم يتوقف، والموقف الرسمي الروسي واضح بهذا الخصوص بدعم الانضمام السوري ولكن القرار لا يتوقف عند روسيا فهناك دول أخرى ضمن الاتحاد، وتعمل روسيا على المساعدة للإسراع بعملية الانضمام، وبالمقابل يجب على الطرف السوري بذل الجهود المطلوبة للتعاون مع بقية الدول في الاتحاد، وإني أرى أن الانضمام للاتحاد الأوراسي بالنسبة لسورية سيكون قريباً.
أما بالنسبة لمنظمة شنغهاي يعتبر القرار سياسياً أكثر منه اقتصادياً وما زال مبكراً الحديث عن الانضمام ولكن العمل جار بهذا الخصوص، أما بالنسبة لمنظمة دول بريكس فإن الحوار جيد بين سورية وكل أعضاء منظمة بريكس في مجالات مختلفة وهناك مساعدات تقدم من دول بريكس، والمباحثات والاتصالات مستمرة وهو أمر طبيعي لأن دول منظمة بريكس تدعم الموقف السوري في مكافحة الإرهاب الدولي، مع وجود آمال في المستقبل بأن يصبح التعاون والتنسيق أكبر وبدرجة أعلى.
وهنا أؤكد وأشدد على أن الحكومة الروسية لديها قرار ثابت بأن أي طلب يتعلق بالشقيقة سورية يقابل بأقصى درجات الاهتمام والمتابعة والدعم وهو مبدأ أساسي للسياسة الروسية في العلاقة مع سورية.

١٠ مليارات ليرة ضرائب محصلة من كبار المكلفين في ٨ أشهر

محمد راكان مصطفى

كشف مصدر مسؤول في وزارة المالية لـ«الوطن» عن تحصيل نحو ١٠ مليارات ليرة سورية ضرائب ورسوماً من كبار المكلفين، في الفترة الممتدة منذ بداية العام الجاري ٢٠١٥ وحتى نهاية شهر آب الماضي.
وذلك بزيادة نسبتها ٣٦ بالمئة عما تم تحصيله خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وبلغت نسبة إجمالي المبالغ المحصلة ما يزيد على ٩٥,٢٣ بالمئة من إجمالي التحققات الضريبية.
علماً بأن تحققات الضرائب والرسوم في قسم كبار المكلفين في مديرية مالية دمشق حتى نهاية شهر آب من العام الحالي بلغت ١٠,٥ مليارات ليرة سورية، بزيادة نسبتها ٣٣ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.
وبين المصدر أنه في الوقت الذي يزيد فيه عدد مكلفي ضريبة الأرباح الحقيقية في كل من مديريتي مالية دمشق وريف دمشق على ٧ آلاف مكلف وفقاً لإحصاءات بداية الأزمة فإن عدد مكلفي قسم كبار المكلفين لا يتجاوز ما نسبته ١ بالمئة منها، وأن جميع المكلفين لدى القسم المذكور هم من القطاع الخاص والمشترك ومن مديريتي مالية دمشق وريف دمشق ولا يضم قسم كبار المكلفين أياً من مكلفي القطاع العام، وبالمقابل فإن تحققات وتحصيلات الضرائب والرسوم المحققة والمحصلة لمصلحة القسم المذكور تشكل نسبة كبيرة لا يستهان بها من تحققات وتحصيلات المديريتين المذكورتين.
أشار المصدر إلى أنه رغم غياب الإحصائيات المعلنة فإن تحققات وتحصيلات كبار المكلفين تعادل في قيمتها تحققات وتحصيلات مديرية مالية ريف دمشق، لافتاً إلى أن ما يميز زيادة التحققات والتحصيلات هذا العام؛ الزيادة في التحققات المكتبية وتحققات قوائم اللجان، وكذلك الأمر للزيادة في التحصيلات حيث كانت لكلتا التحصيلات المكتبية وتحصيلات قوائم التحقق.
وأشار المصدر إلى توجيهات وزير المالية بوضع أولويات إنجاز التكاليف الضريبية لكبار المكلفين وفق خطة إنجاز دقيقة ومتابعة بشكل شبه يومي لتنفيذ خطة الوزارة بأن يكون العام ٢٠١٥ عام زيادة الإيرادات من دون اللجوء إلى فرض ضرائب أو رسوم جديدة.

وزير النفط: زيادة مخصصات التدفئة للعائلات حتى ٢,٢٥ مليون ليتر يومياً ومرشحة للزيادة أكثر قريباً

لجنة حكومية لمراقبة أسعار المحروقات أسبوعياً.. وتقرير للوزير يقرر سعر المادة زيادةً أو نقصاناً

الوطن

كشف وزير النفط والثروة المعدنية عن زيادة مخصصات قطاع التدفئة المنزلية من مادة المازوت حتى ٢,٢٥ مليون ليتر يومياً، مرشحة للزيادة قريباً، بالإضافة إلى زيادة عدد طلبات البنزين الموزعة للمحافظات بنسبة ٢٠٪.
وخلال اجتماع مع إدارة الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» ومدراء فروع الشركة في المحافظات يوم أمس وجه الوزير سليمان العباس بضرورة متابعة وضبط عمليات توزيع مازوت التدفئة على العائلات والتي بدأت منذ بداية شهر آب الماضي، مؤكداً أهمية إدارة توزيع «أرصدة المشتقات النفطية» بحيث توزع للقطاعات المختلفة بحسب الحاجة والأولوية، ومنع الاستثناءات لأي جهة أياً كانت ومراقبة عملية التوزيع بالتنسيق مع الجهات الرقابية والتموينية الوصائية بما يضمن وصول هذه المواد إلى مقاصدها ومنع التلاعب بالمواصفة والكيل أو احتكارها والمتاجرة بها في السوق السوداء وتكثيف الجولات الميدانية المفاجئة على محطات الوقود في كل المحافظات للتدقيق في عملها.
وشدّد على الفحص المستمر لأسطوانات الغاز المنزلي وإجراء الصيانات المطلوبة لها واستبعاد التالف منها وتدقيق أوزان الأسطوانات قبل بيعها للمواطنين، مؤكداً ضرورة التوسع بالعمل بنظام البطاقة الذكية من خلال زيادة عدد المحطات العاملة بها وخاصة في محافظتي حمص وحماة بما يتيح ضبط وتنظيم ومراقبة استهلاك الآليات الحكومية من المحروقات، لافتاً إلى ضرورة الإسراع بإعادة تأهيل البنى التحتية المتضررة من «خزانات وخطوط نقل مشتقات ووحدات تعبئة الغاز» وفق برامج زمنية محددة لوضعها في الخدمة بأقرب وقت ممكن.
وأكد ضرورة إزالة جميع الصعوبات التي تعترض سير العمل ومناقشة آليات تذليل هذه العقبات ما يضمن استمرار إمداد السوق المحلية بالكميات الكافية من المشتقات النفطية وتفادي حدوث اختناقات ناتجة عن سوء التوزيع.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مصدر مسؤول في شركة محروقات بأن حاجة الأسرة السورية من أسطوانات الغاز محددة بشكل مدروس، حيث إن أسطوانة الغاز تكفي أسرة متوسطة لمدة عشرين يوماً وفق وزن الأسطوانة الحالي، موضحاً بأن هناك تنسيقاً دائماً مع وزارة الإدارة المحلية لإنجاز دراسة إحصائية بعدد الأسر الموجودة بالمناطق الآمنة في المحافظات، ليتم على أساس هذه الدراسة إعداد البيانات لاحتياجات المحافظات سواء لمادة مازوت التدفئة أم لأسطوانات الغاز، والدراسة حالياً أصبحت شبه جاهزة وخلال أسبوع سيتم العمل بها.
وأكد المصدر عدم وجود نقص في كميات الغاز المخصصة للمحافظات، موضحاً بأن هناك عقوداً تبرم بشكل دائم لاستيراد الغاز المنزلي، لضمان وجود رصيد كاف لمدة أسبوع لكل محافظة، وتتم العقود بشكل أسبوعي وفق برنامج نظامي يؤمن الاحتياجات من دون وجود أي حالات نقص، لافتاً إلى أنه ستتم زيادة الكميات المخصصة للمحافظات مع بدء الموسم الشتوي، لكون قسم كبير من العائلات تستهلك كميات إضافية من الغاز المنزلي في التدفئة، ولذلك تقوم الشركة بالتعاقد على كميات إضافية، يتم تحديدها وفق دراسة للكميات التي كانت في السنوات السابقة لاستهلاك كل محافظة، وعلى أساسها يتم الاستيراد مقارنة بما كان سابقاً مع زيادة في الكميات.
وأوضح المصدر بأنه لا يوجد أي تغيير في الأسعار حتى تاريخه، لافتاً إلى أن هناك لجنة برئاسة معاون وزير النفط وفيها ممثلون عن مكتب تسويق النفط ومصرف سورية المركزي ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وعن شركة محروقات، تجتمع بشكل أسبوعي وتدرس تغيرات الأسعار وفق الأسعار العالمية للنفط والغاز وتغيرات سعر صرف الليرة والدولار وتحسب تكلفة سعر ليتر المازوت والبنزين وأسطوانة الغاز وعلى أساسه ترفع تقرير لوزير النفط ويعرض في اجتماع اللجنة الاقتصادية وعليه يتقرر سعر أي مادة بالزيادة أو التخفيض أو التريث.
وخلال الاجتماع أشار مديرو فروع شركة محروقات في المحافظات إلى تراجع أزمة البنزين في أغلب المحافظات بشكل ملحوظ بعد زيادة عدد الطلبات واستقرار في مادة الغاز المنزلي عدا محافظة حماة والتي تشهد مؤخراً اختناقات في المادة لأسباب محلية تتطلب ضبط ومراقبة وتنظيم عملية توزيع المخصصات من هذه المادة من الجهات المختصة في المحافظة.

للضغط على المقترضين سيئي النية.. مقترح بإحالة جميع المخالفات المصرفية إلى قاضي التحقيق المالي

الوطن

علمت «الوطن» من مصدر مصرفي مسؤول بانعقاد اجتماع لمديري المصارف العامة تم التطرق خلاله إلى اقتراح وزارة العدل بإحالة جميع المخالفات المصرفية إلى قاضي التحقيق المالي لما لهذا الموضوع من تأثير كبير بالضغط على المتعاملين سيئي النية في تسديد القروض.
وبين المصدر أنه تم اتخاذ قرار من مديري المصارف للاستفادة من المرسوم التشريعي رقم ١٠ لعام ٢٠١٣ المتضمن إحداث نيابة عامة مالية تختص بالجرائم المتعلقة بالأموال العامة كوسيلة من الوسائل التي يمكن استخدامها من أجل زيادة نسبة التحصيل من القروض المتعثرة.
ويبدو أن هناك تخوفاً في الأوساط المصرفية مما يخص مشروع تعديل لمرسوم رقم ٢١٣ لعام ٢٠٠٦ وتعديلاته الخاص بإجراءات التسوية بين المدين والمصارف، مصدرها توقعات بتجاهل مصرف سورية المركزي لاقتراحات المصارف العامة في التعديلات المطلوب إجراؤها على المرسوم، وأن الاحتمال الأكبر أن يكون المرسوم الجديد نسخة عن المرسوم ٢١٣ إن لم يكن أقل بالميزات منه بحيث لا يقدم أي فوائد تساهم في تحصيل الديون المتعثرة وتشجيع المتعثرين على إجراء عملية الجدولة لقروضهم المتعثرة.
يشار إلى أن أهم المقترحات المقدمة من المصارف العامة لمشروع التعديل تتضمن عدة نقاط أساسية، منها أن يتم جدولة القروض المتعثرة لمدة لا تتجاوز عشر سنوات، وأن يتم تسديد أقساط القروض المجدولة على أقساط شهرية أو ربعية أو نصف سنوية مع إمكانية منح المتعاملين فترة راحة لتسديد القسط الأول بما لا يتجاوز السنة من تاريخ توقيع اتفاقية الجدولة، وأن يتم استيفاء دفعة حسن نية لا تقل عن ١٠ بالمئة من المبالغ المجدولة عند تقديم طلب الجدولة، مع إلغاء الجدولة واعتبار كتلة الدين مستحقة الأداء في حالة استحق ستة أقساط شهرية أو ثلاثة أقساط ربعية أو قسطين على أساس نصف سنوي.
أما عن تفاصيل كتلة الدين؛ فيتم توزيع أصل الدين على مدة الجدولة ويسري عليها الفائدة العقدية المادية، وأن يتم توزيع الفوائد التأخيرية على مدة الجدولة من دون أن تسري عليها أي فائدة، بحيث يتم التحصيل من مبلغ القسط، رأس مال أصل الدين مضافاً إليه الفائدة المترتبة عليه ورأس مال الفوائد التأخيرية.
وبالنسبة للضمانات المقدمة للقروض المراد جدولتها وفقاً للتعديلات المقترحة فتبقى سارية ويبقى المدينون الأصلاء والكفلاء والضامنون الاحتياطيون وورثتهم ملتزمين بتعهداتهم السابقة تجاه المصرف حكماً.
وحسب المقترح يمكن للمصرف منح المتعاملين المستفيدين من أحكام هذا المرسوم قروضاً وتسهيلات مباشرة للمتعاملين الذين يقومون بتسديد ٥٠ بالمئة من المبلغ الخاضع للجدولة، وبما لا يتجاوز ٥٠ بالمئة من مبلغ أصل الدين المتبقي، على ألا يتجاوز المبلغ الممنوح ٢٥ بالمئة من الإمكانية الصافية للمتعامل، إضافة إلى منح المتعاملين تسهيلات غير مباشرة بعد توقيع اتفاق الجدولة، بحيث تمنح هذه التسهيلات بقرار من مجلس إدارة المصرف.